قدم العزاء لسمو رئيس الوزراء

الخرينج يشيد بمبادرة خادم الحرمين الشريفين للمصالحة القطرية ـ المصرية

مبارك الخرينج

قال رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك بنيه الخرينج إن المصالحة القطرية ـ المصرية برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هي مبادرة كريمة لتوطيد العلاقات العربية ـ العربية وتؤكد حرص جلالته على توحيد الكلمة وإزالة كل ما له علاقة بإثارة النزاع والشقاق.

وأضاف الخرينج في تصريح صحافي: إن جهود خادم الحرمين الشريفين هي مساع حميدة من أجل التكامل العربي وتحقيق المصالح العليا لأمتينا العربية والإسلامية خاصة ونحن في هذه الظروف الإقليمية والدولية بأمسّ الحاجة الى نسيان خلافاتنا والنظر الى المستقبل بتوحيد وجمع كلمتنا العربية والإسلامية ضد المخاطر التي تعصف بمحيطنا الإقليمي وتداعيات هذه المخاطر المحدقة وردعها والارتقاء بمسؤولياتنا بالنظر الى المستقبل بما يحقق طموحات وأمنيات شعوبنا العربية.

وتابع الخرينج: ونؤكد ان مبادرة صاحب السمو الأمير وقائد العمل الإنساني برأب الصدع، كانت المبادرة الانفتاحية للمّ الشمل والوحدة الخليجية، ونعتز بأن قادتنا يملكون من الحكمة والرؤى السديدة لمعالجة اي خلافات أو شقاقات في لحمة الصف العربي والخليجي، فلحمتنا الخليجية تنطلق من وحدة لحمتنا العربية والإسلامية.

من جانب آخر، تقدم رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك بنيه الخرينج بالعزاء الى سمو رئيس مجلس الوزراء والأسرة الكريمة لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى حرمه الشيخة شيخة صباح الناصر الصباح، متمنيا للأسرة الكريمة الصبر والسلوان وخالص العزاء وللفقيدة المغفرة والرحمة.

لجنة الميزانيات والحساب الختامي توافق على إنشاء جهاز المراقبين الماليين

فارس العتيبي

وافقت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية خلال اجتماعها اليوم (أمس) على مقترح بقانون لإنشاء جهاز المراقبين الماليين.

وأوضح مقرر اللجنة النائب فارس العتيبي ان اللجنة أخذت في الاعتبار معظم توصيات وملاحظات وزير المالية على هذا المقترح، مشيرا الى ان اللجنة ستحيل تقريرا بالقانون الى المجلس ليدرج على جدول أعمال أول جلسة مقبلة.

وبارك العتيبي إنجاز هذا القانون من قبل اللجنة، مؤكدا ان من شأنه الحفاظ على المال العام، وتمكين الشباب الكويتي من المساهمة في هذا المجال.

سأل عن أسس وضوابط استخدام المحاجر البيطرية

النصف: ما دور وخطط هيئة الزراعة في مشاريع الأمن الغذائي الوطني

راكان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالا الى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير جاء فيه: يعتبر الامن الغذائي جزءا لا يتجزا من الامن القومي لذلك تحرص كثير من الدول على وضع الدراسات والخطط اللازمة فيما يتعلق بهذا الجانب الحيوي والمهم، وبما ان الهيئة انشأت في العام 1983، وكان من اهداف انشائها تقديم الخدمات في مجال وقاية النبات والحيوان وحماية الثروة السمكية واقامة المحاجر الزراعية والبيطرية والاشراف عليها، وبناء عليه يرجى افادتي بما يلي مدعوما بالوثائق والمستندات الدالة:

ما دور الهيئة في مشاريع الامن الغذائي الوطني وخططها؟ وهل قامت الهيئة بإجراء دراسات او ابحاث او تمويلها بشأن الثروة الحيوانية وطرق الحفاظ عليها وتنميتها، يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك والمراسلات بين الجهات ذات الصلة؟ وما عدد المحاجر البيطرية التي انشأتها الهيئة واستخداماتها مع تقديم المستندات المؤيدة للاجابة؟ وما الأسس والمعايير والضوابط لاستخدام المحاجر البيطرية مع تزويدي بالمستندات كالقوانين واللوائح التنظيمية لها؟ وهل يتم منح التصرف واستخدام هذه المحاجر لشركات غير كويتية وبيان اسباب ذلك مع تزويدي بأسماء هذه الشركات وجنسياتها ووكلائها وهل مازالت تقوم بنفس النشاط حتى تاريخه، وهل هناك مخالفات تمت من قبل هذه الشركات للوائح ونظم الهيئة يرجى تزويدي بما يدل على ذلك بالمستندات والوثائق؟ وهل يتم التحقق من مصدر الشحنة المستغلة للمحاجر البيطرية، وما هي الضوابط والاجراءات الخاصة لتنفيذ هذه الضوابط وعدم التلاعب بها؟ وما هي الاجراءات المتبعة في الهيئة لضمان سلامة استخدام هذه المحاجر البيطرية؟ وكم تبلغ الفترة المسموح بها لاستخدام المحاجر البيطرية كأقصى فترة؟ وما الاجراءات التي تتم لاستخدام المحاجر من ناحية ادخال الماشية وطريقة الادخال او الحجر كمرة واحدة او عدد مرات اكثر، ومن ناحية اخراج الماشية كذلك كمرة واحدة او اكثر مدعوما بالمستندات والقرارات واللوائح المؤيدة لاجاباتكم؟ وهل تم استخدام المحاجر البيطرية كمزارع لتخزين الماشية وفي حالة الاجابة بالايجاب يرجى افادتي بالمستفيدين واسباب استخدامها لهذا السبب واسباب موافقة الهيئة على ذلك؟ وكم تبلغ عدد المرات التي تم فيها استغلال او استخدام المحاجر البيطرية التابعه للهيئة للفترة من 2013/1/1 الى تاريخ اعداد الرد مع ذكر مصدر الشحنة ونوعها وطالب الاستخدام واسباب الاستخدام وجنسية المستفيد واسباب الرفض، ويرجى تزويدي بما يدل على ذلك بالمستندات والوثائق؟ وما الرسوم المالية المحصلة لاستخدام المحاجر؟ وهل هناك من امتنع عن سداد هذه الرسوم، يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك؟

الرويعي: ما شروط الحصول على قسائم تربية الأغنام والإبل؟

د.عودة الرويعي

قدّم النائب د.عودة الرويعي سؤالا الى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير جاء فيه: تم مؤخرا تشكيل لجنة تحقيق برلمانية خاصة بالتجاوزات في الهيئة العامة لشؤون الزراعية والثروة السمكية وما زالت هذه اللجنة تقوم بأعمالها ومستمرة ولاهمية ما تقوم به وايضا لتوجه وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة نحو تعيين مدير عام للهيئة واصدار مرسوم بذلك، لذا يرجى تزويدنا بالآتي:

التدرج الوظيفي لمن سيتم تعيينه في هذا المنصب ان كان من داخل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وهل كان عضوا او رئيسا او نائبا للرئيس في اللجان الخاصة بتوزيع الحيازات الزراعية؟ وهل كان عضوا او رئيسا او نائبا للرئيس في اللجان الخاصة بتوزيع القسائم الحيوانية؟ واذا كان عضوا في هذه اللجان او بعضها، فهل شهد على التجاوزات والمخالفات التي من اجلها تم تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية الحالية؟ ولماذا لم يتم الابلاغ عن هذه التجاوزات والمخالفات في حينها من قبل من شهد هذه التجاوزات من الاعضاء؟ واذا كانت لجنة التحقيق البرلمانية قائمة ومستمرة، فكيف يتم تعيين احد الاعضاء في اللجان التي يشملها التحقيق مديرا للهيئة؟ هل يستوي ان يكون الخصم والحكم من داخل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قبل ان تنتهي اللجنة البرلمانية من تقريرها النهائي بهذا الشأن؟ برجاء تزويدي بأسماء اعضاء اللجان لجميع اللجان الخاصة بتوزيع الحيازات الزراعية، والقسائم الحيوانية بأنواعها.

وفي سؤال آخر، طالب الرويعي العمير بتزويده بالتالي: ما الشروط اللازمة للحصول على القسائم «الجواخير» والخاصة بتربية الاغنام والابل؟ وكم عدد القسائم «الخواجير» الخاصة بتربية الاغنام والابل التي وزعت في الفترة من ابريل 2010 الى ابريل 2013؟ مع كشف تفصيلي بالاسم والرقم المدني لكل من حصل على قسيمة في هذه الفترة؟ كم عدد القسائم «الخواجير» التي سوف توزع او وزعت في الفترة ما بين شهر مايو 2013 الى شهر ديسمبر 2014؟

الحريجي: توجه لإنشاء هيئة متخصصة تتولى المخطط الهيكلي

«المرافق العامة» توجه الدعوة لأعضاء المجلس البلدي لمناقشة قانون البلدية

سعود الحريجي

أكد مقرر لجنة المرافق العامة البرلمانية النائب سعود الحريجي أن اللجنة عقدت اجتماعها الثاني لمناقشة القانون رقم 5/2005 الخاص بالبلدية، مشيرا الى أنه كان مدرجا على جدول اللجنة دراسة هذا القانون والتعديلات المقترحة على الاختصاصات الهندسية والعمرانية ونظم البناء والمساحة والمخطط الهيكلي المنصوص عليها في المواد (2، 12، 26، 27) من القانون ودراسة مدى إمكانية أن تكون البلدية المحور الهندسي للدولة.

وقال الحريجي في تصريح له «في ظل تشعب اختصاصات البلدية وتفرقها وعدم اجتماعها وتشابك الاختصاصات حتم علينا طرح هذا القانون للنقاش على عدة محاور».

وتابع قائلا: «هناك اختصاصات خدمية وهندسية ظهر فيها قصور أثناء تقديم تلك الخدمات وأثناء الرقابة عليها، مما أدى الى تفاقم ظاهرة مخالفات البناء في مختلف المناطق وباختلافات الاستعمالات التجارية والاستمارية والسكن الخاص وغيرها». وأضاف الحريجي: لذلك تمت مناقشة هذا المحور وتمت مداولته مع أهل الخبرة والاختصاص سواء كانت من الاتحادات أو غيرها.

وقال: تم طرح موضوع المخطط الهيكلي، حيث ان الحكومة بصدد إنشاء هيئة متخصصة أو ستنسد الأمر الى مجلس الوزراء، وقد تمت مناقشة الموضوع من جانب ان الدولة مقدمة على العمران وعلى التخطيط لبناء مدن إسكانية أو فيما يخص التنمية التي ينشدها المواطن ويخطط لها من قبل الوزارات سواء فيما كانت تخص المدن العمرانية أو ملحقاتها من مستشفيات ومدارس وطرق.

وبين الحريجي أن اللجنة ستعقد اجتماعا آخر لها الخميس لاستكمال الحلقات النقاشية ومناقشة المحور الثالث من القانون، خاصة ما يتعلق بالباب الأول بشأن المجلس البلدي من حيث عدد الأعضاء المنتخبين والمعينين وشروط الانتخاب واللجان العاملة، مضيفا أن اللجنة وجهت الدعوة لجميع أعضاء المجلس البلدي الحاليين والسابقين للاستئناس بآرائهم والاستماع الى وجهات نظرهم حول ذلك.

طنا يطالب العمير بتأجيل تعيين رئيس هيئة الزراعة

محمد طنا

طالب النائب محمد طنا وزير النفط د.علي العمير بإرجاء تعيين رئيس لهيئة الزراعة، مشيرا الى ان ذلك مطلب شعبي وأمر لا مفر منه في ظل ما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي بين الوزير العمير وعدد من الناشطين السياسيين والاجتماعيين.

ولفت طنا الى كمّ الشبهات والتخبطات التي شابت أداء القيادة الحالية المرشحة لرئاسة الهيئة، علما بوجود مستندات لدينا لا تقبل الشك، ونقول للوزير د.علي العمير: ان اختيار عناصر من خارج الهيئة لم تتلوث يداها بفساد ولم تشارك فيه ومحايدة من العناصر التي تشتهر بالكفاءة والنزاهة واجب شرعي أمام الله والوطن، وهي افضل بكثير ممن حامت حولهم شبهات ووصفتهم يا معالي الوزير بأنهم من عداد الأسوأ، ولا ريب في ان المحايد افضل، وان كنا لا نريد التدخل في عمل السلطة التنفيذية الا اننا لا نجد مخرجا من أن نسألك العدل والنزاهة التي أقسمت عليها لتولي الأمر أهله من أهل العزم والصدق نظيفي اليد أصحاب القرار ذوي رؤية واضحة ومنهج قوي لخدمة هذا البلد وكفانا تسترا على الفساد واختيارا لضعاف الرأي من أهل السمع والطاعة، ونحن متأكدون من صعوبة تعاملهم مع أهل الكويت بجميع شرائحهم.

الصالح يدعو العمير للمضي في تعيين العلي مديراً عاماً لهيئة الزراعة

خليل الصالح

دعا النائب خليل الصالح وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير الى المضي باجراءات تعيين نبيلة العلي في منصب الرئيس والمدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

واضاف الصالح، في تصريح للصحافيين، ان نبيلة العلي تحت متابعة ورقابة الوزير العمير منذ ستة اشهر، ولولا قناعته بكفاءتها لما رشحها لهذا المنصب.

واكد ان الكل يتحدث عن الفساد الكبير في هيئة الزراعة وحتى لو كان هناك اناس في المريخ لتكلموا عن هذا الفساد، داعيا الوزير العمير الى الاضطلاع بمسؤولياته في مواجهة ذلك الفساد وغربلة الهيئة.

وقال الصالح: يجب ان نكون صادقين مع انفسنا، مشددا على ايقاف كل متجاوز عن العمل واحالته للنيابة العامة.

وذكر ان تعطيل تعيين نبيلة العلي في منصبها لمجرد الشبهات أمر غير مقبول، مشيرا الى انه اذا كان لدى اي احد مستند او دليل فليقدمه.

وسئل الصالح عما اذا كان يتجه الى استجواب الوزير العمير، فأجاب انه بصدد تقديم جملة من الاسئلة البرلمانية وسينتظر الردود ونتيجة التحقيق في هذا الملف ومن ثم يتخذ الاجراءات المناسبة.

الكندري يُحمّل مسؤولي مؤسسة البترول مسؤولية تراجع إنتاج النفط

فيصل الكندري

حمل النائب فيصل الكندري المسؤولين في مؤسسة البترول الكويتية ومسؤولي شركة نفط الكويت مسؤولية تراجع انتاج الكويت من النفط بسبب محاباتهم لبعض الشركات التي فشلت في عمل صيانة تطويرية للآبار النفطية، مؤكدا ان الاستجواب على هذا الموضوع مستحق اذا فشلت المحاولات للاصلاح.

وقال الكندري، في تصريح للصحافيين، انه واثناء تحديد ساعتين لمناقشة اوضاع النفط على جلسة الخميس الماضي، كنت احد المتحدثين، حيث علقت على اكثر من موضوع على الاستراتيجية التي قدمت من قبل مسؤولي مؤسسة البترول الكويتية، وكوني احد العاملين بقطاع النفط فإنني على دراية تامة بتفاصيل الاستراتيجية النفطية الموضوعة حتى 2030/2020، حيث كان من المفترض ان يكون انتاجنا اكثر من 3 ملايين برميل، ولكن انتاجنا الحالي 2,400 مليون برميل وهو الآن في هبوط، مؤكدا ان هذا بسبب عدم تطبيق الاستراتيجية الموضوعة بالشكل الصحيح من خلال شركة نفط الكويت.

واستغرب الكندري من عدم محاسبة مؤسسة البترول لشركة نفط الكويت على عدم تطبيق تلك الاستراتيجية لتحقيق معدل الانتاج المطلوب.

وقال: اذا قلنا انه كان من المفترض ان يكون انتاجنا اليوم 3 ملايين برميل، وهو في حقيقة الامر 2,400 مليون برميل، بمعنى اننا نبيع على انتاج 2,400 مليون برميل خلال السنوات الماضية، ولو حسبناها لعام واحد فإن الفرق 500 الف برميل في سعر 120 دولارا للبرميل فإن الناتج سيكون للعام الواحد 21 مليار دولار.

واوضح: اننا كنا نخسر ايام كان سعر البرميل 120 دولارا، 21 مليار دولار على مستوى العام الواحد وذلك بسبب عدم تطبيق الاستراتيجية من قبل شركة نفط الكويت.

وقال: بناء على طلب من وزير النفط توجيه اسئلة برلمانية حول هذه الملاحظات للاجابة عن هذا الموضوع، قمت بتقديم الاسئلة رسميا، وقدمت نسخة الى وسائل الاعلام ليكونوا شهودا على ذلك وهو حول عقد تمت ترسيته على احدى الشركات لانتاج النفط.

واضاف: للاسف هذه الشركة لم تلتزم بالحفر ووقعت عليها غرامات تجاوزت الـ 19 مليون دينار، وقد تم تخفيض هذه الغرامة الى ما يقارب 3 ملايين دينار رغم وجود توصية من ديوان المحاسبة بعدم ارساء اي مناقصة لهذه الشركة (المقاول)، مضيفا: ورغم توصية الديوان الا انه تم ارساء مناقصة (8 ركات) لانتاج النفط والى الآن لم ينفذ (لم يعمل) لا في الانتاج ولا في صيانة الآبار.

وتساءل الكندري: كيف تتم ترسية المناقصة على الشركة المتجاوزة والمخالفة للشروط رغم توصية الديوان وتقارير اللجان التابعة لشركة نفط الكويت؟

ورأى ان الشركة المخالفة خسرت الكويت مئات الملايين لعدم الانتاج النفطي حسب العقود المبرمة.

وقال الكندري: لقد التزمت بطلب وزير النفط توجيه الاسئلة واتمنى من الوزير الالتزام بالرد على اسئلتي وفق اللائحة ويجاوبني خلال اسبوعين من تقديم الاسئلة، مؤكدا انه سيستمر في توجيه الاسئلة.

واكد ان ما تم عرضه في جلسة الخميس من بعض بنود الاستراتيجية النفطية كان فيه تضليل للزملاء النواب حول استراتيجية المؤسسة، مبينا انه سيكشف بالتفاصيل الجوانب التضليلية التي تعمد المسؤولون اظهارها بعيدا عن الحقيقة.

وقال: هناك مشكلة حقيقية تحدث في الادارة النفطية بشكل عام، مبينا انه من المفترض في عام 2020 ان يكون انتاج الكويت من النفط 4 ملايين برميل.

وتابع: للاسف وبسبب عدم وجود صيانة حقيقية وتطويرية للآبار فانتاج الكويت اصبح في تراجع وفق التقارير الموجودة، محملا المسؤولين في شركة نفط الكويت ومن خلفهم في مؤسسة البترول الكويتية المسؤولية الكاملة بسبب المحاباة لبعض الشركات على حساب مصلحة الكويت العليا.

وقال: لن اتوقف عن متابعة هذا الموضوع وسأستمر في توجيه الاسئلة الى ان يتخذ وزير النفط القرار الصائب والصحيح، مؤكدا ان لديه جميع الاثباتات التي تؤكد صحة حديثه وما ذهب به من اتهامات.

وتمنى الكندري من المسؤولين في مؤسسة البترول ان يكونوا امناء في اعداد الردود على الاسئلة وعدم وضع الوزير في حرج سياسي.

«الصحية» تناقش «العمالة المنزلية» بعد أسبوعين

اجتمعت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل أمس بشأن مناقشة قانون العمالة المنزلية وقانون انشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية بحضور ممثلي وزارة الداخلية ومدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة. بدوره، أكد سعدون حماد ان المقترحات المقدمة ستعالج بشكل جذري قضية العمالة المنزلية التي أصبحت تؤرق الأسر الكويتية بسبب نظام العمالة المنزلية المعمول به حاليا. وأوضح حماد في تصريحه للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة اتفقت مع ممثلي وزارة الداخلية لمناقشة المقترحات بعد أسبوعين وذلك حتى تتم دراسة الـ 73 مادة من قانون العمالة المنزلية داخل طاولات مسؤولي وزارة الداخلية وبعدها يتم الاتفاق بالخروج بصيغة نهائية لهذا المقترح.